

ملخص عن الورقة الإصلاحية الخاصة بالقطاع المالي والاقتصادي اللبناني التي أعدها خبراء من اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع خبراء دوليين برئاسة الدكتور منير راشد

(1). ان الازمة التي يمر بها الاقتصاد كان يجب ان لا تحدث. فمن النادر جدا ان تقع دولة في ازمة مالية و لديها من اعلى نسب الاحتياطي الذي بلغ في منتصف 2019 نحو 50 مليار دولار و يفوق الدين العام بالدولار ب 150% و يغطي 50% من الودائع. كان من الواجب ان لا يتوقف مصرف لبنان عن توفير السيولة للمصارف و اتخاذ اجراءات اصلاحية مالية و نقدية فورا.

خطة الحكومة لا تقدم حلا كونها تعتبر الالتزامات خسارات يجب شطبها و هذا قرار استثنائي وغير محق و مخاف للدستور اللبناني ولن يؤدي الى حل بل الى فقدان الثقة بالقطاع المصرفي و فقدان السيولة و كليهما ضروريين للتوصل الى حل. ان شطب الودائع المقترح (ومن المروف في الشأن المصرفي ان اي قطاع مصرفي لا يستطيع اعادة الودائع) في الحكومة خطة سيؤدي الى افقار اكثر من مليون مواطن و تمحي قدرتهم الشرائية و ستؤدي الى المزيد من الانهيار.

الحل يتمثل بالتالي:

- اعادة جدولة جميع الالتزامات و الموجودات المالية.
- التحرير الكامل لسعر الصرف.
- تحقيق التوازن المالي باسرع وقت. سيدعمها تحرير سعر الصرف و اعادة الجدولة.
- اعادة ادارة مؤسسات القطاع العام من خلال خصخصتها على اساس مناقصات بمواصفات دولية، و من ثم تحويلها الى شركات مساهمة.
- تحويل صناديق الضمان الى صناديق نقدية.
- النظر في وضع المصارف بعد تطبيق الاجراءات اعلاه اولاً.
- هذه الاجراءات توفر السيولة و الثقة للذين يوفران حلاً للازمة و ليس بشطب او اعادة الودائع.

(2). الاجراءات التي اتخذت لحيته ادت الى تفاقم الانهيار وليس العكس:

لم يتخذ اي اجراءات اصلاحية منذ بدء الازمة و انما بالعكس من ذلك

- تخلى مصرف لبنان اولا عن سياسة الربط لسعر الصرف لليرة على اساس 1500 ل.ل مقابل الدولار، من دون اتخاذ اجراءات بديلة ناجحة.
- التوقف عن تزويد المصارف بالسيولة مما ثبط الثقة بالمصارف و اوحى بانها مفلسة وهي ليس كذلك.
- فقد الدولار المصرفي قيمته مقابل الدولار النقدي/ الفرش.
- تعدد الاسعار لليرة مقابل الدولار (7 اسعار على الاقل) للسحب من الودائع و لخدمة الدين، وهو اجراء غير دستوري و يشوه الاسعار، و يتبع اسلوب التفرقة بين الدائن (المودع) والمدين (المقترض)، وقوض عمل القطاع العام وفر فرص للفساد.
- وخاصة سداد الديون بالدولار بالليرة اللبنانية على اساس السعر الرسمي: مما حقق ارباح طائلة غير عادلة للمقترضين على حساب المودعين .
- وضعت قيود عشوائية على حركة رؤوس الاموال و السحب من الودائع للمقيمين وغير المقيمين.
- اتباع سياسة دعم باهضة كلفت اكثر من 14 مليار دولار خلال سنة و نصف.
- ومنعت المصارف من التعامل في سوق القطع مشتريه او بائعه في سوق القطع الحر، و بهذا حرمت من تكوين سيولة ذاتية بالعملة الصعبة.
- اعلنت الحكومة عن توقف خدمة اليوروبند في الداخل و الخارج بقرار انفرادي مما ادى تخفيض التصنيف الائتماني للأدنى المستويات.

(3). نتج عن مجمل الاجراءات المتخذة

- المزيد من استنزاف مصرف لبنان لمعظم احتياطياته (24 مليار دولار) خلال سنة و نصف بعد بدء الازمة.
- خلق دولار "فرش" حدد حسب السوق الحر و اخر مصرفي قديم (لولا) يعادل اليوم اقل من 15% من الدولار الفرش.
- انحدار في سعر الصرف في السوق الموازية مما ادى الى خسارة في قيمة اليرة و الودائع بالليرة الى ما يفوق 98%.
- انخفاض كبير في الاجور والدخل الحقيقي.
- المزيد من الانهيار الاقتصادي وارتفاع البطالة - حيث خسر الانتاج ما يقرب من الثلث.
- وارتفاع التضخم الى ما يفوق ال 1600 بالمئة منذ بداية الازمة.
- وكانت الاجراءات لصالح (المقترض) كالدولة والقروض الخاصة وليس المقترض.

(4). الحل المالي المقترح من قبل حكومة ميفاتي الصادر في 9/9 - 2022

الحل المالي المقترح هو مصدر الخلاف الاساسي بين الدولة والمواطن والعديد من المصارف والمؤسسات.

تمحور الخلاف حول تحديد الخسارات المزعومة و كيفية التخلص منها (ابتداءً من خطة لازار و لغاية الخطة الحالية للرئيس ميفاتي) و قدرت الخسارات ب73 مليار دولار. و هل هي خسارات ام التزامات؟ بدون ادنى شك هي التزامات تحتاج الى اعادة جدولة.

اعتبرت الخطة ان معظم الالتزامات هي خسارات، و هذا خطأ فادح. انصب اهتمام الخطة على معالجة الخسارات المزعومة وعلى شطب معظم الودائع بالمقابل، وليس على احياء الاقتصاد و استعادة النمو، و استقرار الاسعار و سعر الصرف.

(5). ملخص لأهم ما يسمى ركائز ومبادئ خطة الحكومة:

أ* فك الترابط بين حسابات المصارف التجارية و حسابات مصرف لبنان و الموازنات والديون السيادية. هذا يعني شطب الحسابات المشتركة بين الفئات الثلاث، مما يؤدي الى تقليص غير مسبوق في ميزانيات القطاع المصرفي. هذا يعني الفاء ودائع المصارف في مصرف لبنان، و الغاء سندات الدولة لدى المصارف.

ب* اعادة الملائة لمصرف لبنان

- * مشاركة الدولة فقط في استعادة ملائمة مصرف لبنان ب5.2 مليار دولار فقط - ضمن قدرتها على تحمل الديون، بينما الدولة هي مسؤولة كلياً عن خسارات مصرف لبنان ان حدثت.
- الغاء التزامات مصرف لبنان بالعملة الصعبة تجاه المصارف، 65-70 مليار دولار وبالمقابل يتطلب هذا الاجراء شطب معظم الودائع و خاصة بالدولار.
- اصدار حقوق لصالح المصارف للتعويض عن هذه الالتزامات، وهي حقوق غير مضمونة و تفتقد لاية قيمة حقيقية، و لا تستطيع الدولة تمويلها الا بعد عدة اجيال.

ج * اعادة هيكلة و رسملة المصارف القادرة على لاستمرار بعد استيعاب الخسائر.

خطة الحكومة تقترح اطفاء او تحويل الى الليرة و الى صندوق استرداد الودائع مجمل الودائع التي تفوق 100 ألف دولار العائدة الى نحو 250 الى 300 ألف حساب على اقل تقدير . و بافتراض ان كل حساب ي عيل 4 اشخاص فهذا يعني ان اكثر من مليون شخص سيحرم من الحياة الكريمة.

**التزامات المصارف للمودعين بالدولار ستقلص كالتالي:

- حماية الودائع فقط لغاية 100 ألف دولار و ليس فقط لصغار المودعين- تقدر ب 19 مليار دولار، و يدفع منها 14 مليار بالدولار (75%) و تسحب خلال عدة سنوات (7 سنوات) و يحول الباقي الى ودائع بالليرة. هذا يشير الى ان معظم ما تبقى من الودائع بالدولار البالغة نحو 84 مليار دولار سي شطب من المصارف كالتالي:

- يشطب او يحول الى الليرة باسعار مخفضة 53 مليار دولار ضمن شعارات:
 - تشطب الفوائد فائضة من الودائع المؤهلة
 - تحول الى الليرة الودائع الغير مؤهلة
 - جزء من الودائع يخصص كمساهمة في راس مال المصارف
 - اصدار حقوق لصالح المودعين بما يوازي 30 مليار دولار على صندوق استرداد الودائع

صندوق استرداد الودائع سيحتاج الى اكثر من ثلاثة اجيال لاسترداد الودائع كما اكدت الحكومة - فهو صندوق وهمي.

- الغاء حصة المساهمين و المطلوبات الاخرى في المصارف على اساس احترام التسلسل الهرمي لتحمل الخسائر. اي حذف لرؤوس اموال المصارف.

** اصول المصارف بالدولار ستعالج كالتالي:

- الغاء ودائع المصارف في مصرف لبنان. مقابل اصدار حقوق (بقيم وهمية) لصالح المصارف.
- الغاء سندات الدولة لدى المصارف.
- استعادة قروض المصارف للعملاء على اساس السعر الرسمي 1500 ل.ل مقابل الدولار.
- دمج المصارف المتبقية القادرة على الاستمرار.
- ضخ اموال جديدة في المصارف - من اين- لا ندرى؟

من ناحية ميزانيات الدولة:

توقع الاستمرار بتحقيق عجز مالي مرتفع و تراكم المتأخرات- تفوق مليار دولار.

استهداف الخطة توحيد سعر الصرف فقط و ليس تحريره – و هو غير مجدي.

هذا يعني ان الجزء الاكبر من القطاع المصرفي سيغلق او يقلص و البدء بقطاع جديد- فمن اين ستأتي الاموال و من سيشتري المصارف المتعثرة او اقامة مصارف جديدة.

ان الخطة المعروضة لا تؤدي الى تعافي الاقتصاد بل الى شطب الجزء الاكبر من القوة الشرائية للمواطن مما يؤدي الى كساد غير مسبوق و الى اقفال معظم المصارف بعد الغاء غالبية الودائع .

كما ان القوانين المطروحة كالكابيتال كونترول لا يخدم الاقتصاد ولا يشجع على دخول رؤوس الاموال انما يقيد السحب من الودائع بحد اقصى قدره فقط 1000 دولار شهريا لكل مودع.

يجب ان تستهدف اي خطة دخول الاموال الخاصة و ليس المساعدات الرسمية و هي قروض يجب اعادتها و تشجع على استمرار الفساد.

ان برامج مع صندوق النقد لا يشجع بالضرورة دخول الاموال الخاصة كونه تثبت ان الدولة عاجزة عن ادارة اقتصادها.

(6). الخطة البديلة - اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع خبراء دوليين

لا حاجة لاعادة الودائع و لا لشطبها ولا لشطب ديون الدولة وديون مصرف لبنان .

كما ذكر في خطة ميقاتي ذاتها: لا يستطيع اي قطاع مصرفي في العالم ان يرد كل الودائع فورا – و لا دولة في العالم تستطيع اعادة كل ديونها فورا.

كما لا نطرح في هذه الخطة بيع مؤسسات الدولة للتعويض عن كبار المودعين المقدرة ب بنحو 20% من مجموع عدد الحسابات وتحوز على 80% من مجمل قيمة الودائع .انما الهدف استعادة فعالية انتاج هذا القطاع من خلال خصصة ادارته اولا.

الحل يكمن بتوفير السيولة للمصارف و استعادة الثقة، و انتهاج اصلاحات ناجعة و بالتسلسل بدلا من الانتظار حتى يتم الاتفاق مع صندوق النقد.

أهم بنود الخطة البديلة:

1. الاعلان عن صيانة والحفاظ على كل الودائع بأية عملة كانت. و هذا يعيد الثقة بالدولة و المصارف.
2. التحرير الكامل و المباشر لسعر الصرف لجميع المعاملات و القطاعات وليس فقط توحيدده كما تقترح الحكومة و صندوق النقد:

تحرير سعر الصرف يوحد سعر الصرف تلقائيا وله وقع ايجابي عل عدة اصعدة:

- استعادة القيم الحقيقية للاصول والخصوم المالية وانهاء بدعة اللولار (الدولار المصرفي القديم-قبل 17 تشرين الاول 2019)
- الغاء جميع القيود المكبلة على السحب حسب عدة تعاميم استثنائية لمصرف لبنان(المركزي)
- استعادة المصارف لدورها في سوق القطع (سوق العملات الاجنبية)
- اعادة التوازن للاسواق المالية.
- اعادة الثقة بالمصارف .
- اعادة السيولة للمصارف و باستعمال الشيكات المصرفية و بطاقات الائتمان بقيمتهم الحقيقية للدولار (الدولار المصرفي يوازي الدولار "الفرش")
- تشجع تقليص الطلب على الدولار النقدي و تعزيز العودة الى استعمال النقد الافتراضي- شيكات و بطاقات ائتمان.
- استعادة المودعون التعامل بدون قيود مع المصارف.
- يعيد الثقة لليرة اللبنانية.
- يشجع عودة الادخارات النقدية في المنازل و الشركات الى المصارف.
- يشجع الادخار والاستثمار.
- يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد و يدعم بالدرجة الاولى انتاج السلع البديلة للمستوردات اضافة الى الصادرات.
- دعم النمو و خلق فرص العمل.
- يشجع دخول رؤوس الاموال من الخارج.
- يحرر مصرف لبنان من واجب التدخل في سوق القطع و يخوله التركيز على السياسة النقدية التي تستهدف النمو و لجم التضخم. و يستطيع مصرف لبنان بعد تحرير سعر الصرف خفض نسبة الاحتياطي الالزامي ليوثر سيولة اضافية للمصارف.

3. تحقيق توازن مالي لحسابات الدولة: تحرير سعر الصرف يجب ان يرافقه تحقيق توازن مالي و هذا يصبح ممكنا من خلال سعر صرف حر و اعادة جدولة ديون الدولة، و يساهم في استقرار سعر الصرف

التوازن المالي يؤدي الى تحسين اداء ميزان الدفعات والى ثبات سعر العملة المحلية .

4. اعادة جدولة الاصول و الالتزامات المالية: تحرير سعر الصرف يجب ان يرافقه اعادة جدولة لكل الاصول و الالتزامات المالية العامة و الخاصة (ودائع و قروض المصارف اضافة الى ديون الدولة) لكي لا يشكل تحرير سعر الصرف ضغطا على السحوبات في المرحلة الاولى.

ولاحاجة عندئذٍ لقانون الكابيتال كونترول.

5. تطوير ادارة مؤسسات القطاع العام من خلال خصخصة اداراتها بالاستناد الى مناقصات تستند الى المعايير العالمية. وقد ت صدر الادارات الخاصة بعد الاصلاح اسهم تعرض في بورصة بيروت لت كون مداخل اضافية الى الارباح و الضرائب للدولة. ومن الممكن ان تحتفظ الدولة اللبنانية بجزء من هذه الاسهم على ان لا تتعدى نسبة اقل من 50%.

6. اعادة هيكلة المصارف: من الافضل ان تعالج اعادة هيكلة المصارف اذا دعت الحاجة بعد الاصلاحات المذكورة لاعطائها فرصة التعافي من خلال هذه الاجراءات. و من السابق لاوانه ان يبدء الاصلاح في القطاع المصرفي اولاً. القطاع المصرفي يعاني من السياسات الحالية و يستطيع التعافي من خلال الاصلاح الذاتي مع الاجراءات المذكورة اعلاه.

7. تحويل صندوق الضمان الاجتماعي والصناديق الخاصة الى اساس نقدي بدلا من وضعها الحالي لتوفر الضمان الصحي و التقاعد المستدام للقطاع الخاص من خلال ضريبة مخصصة للضمان يساهم فيها الافراد الشركات وقد تساهم الدولة بجزء من التكلفة كبديل لتخصيص ايرادات للحماية الاجتماعية.

ان هذه الاجراءات كفيلة باعادة الثقة للمصارف و لليرة اللبنانية مما يخول عودة المصارف الى عملها الطبيعي.

اضافة يحتاج لبنان الى اصلاحات في مجالات عدة مالية و نقدية و قطاعية و قضائية و في الادارات العامة.

ختاماً: ان اعلان التزام الحكومة اللبنانية ضمان حقوق المودعين هو غير واضح وغير اكيد، وعلى صندوق النقد ان يأخذ موقفا داعماً للمودعين، كون ان المودع هو ركيزة الدولة و منقذها.